سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

الثورة السورية
تغربل الناس والدول
فكن مع الطيب.. ولا تكن مع الخبيث

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٧٧) ٢٠١٤/٢/٢٤

الثورة ما بين سوريا وأوكرانيا

أنور بدر

ظهرت المسألة الأوكرانية منذ لحظات استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١, من خلال التباين بين اتجاهين متعارضين, الأول منهما يدعو لتعزيز الاستقلال, والتخلي عن اللغة الروسية لصالح اللغة الأوكرانية كمقدمة للالتحاق بالاتحاد الأوروبي, والثاني مازال يعيش نوستالجيا دفء الرحم الذي جمعه يوما ما بموسكو, خاصة وأن أغلب الأوكرانيون «٤٦ مليون» هم مسيحيون أرثوذكس مثلهم مثل الروس, لكنهم ينقسمون إلى ثلاث كنائس, إحداها فقط يتبع بطريرك موسكو.

هذا الاستقطاب وصل ذروته مع قرار رئيس أوكرانيا، فكتور ينوكوفيتش، بتاريخ ١١ تشرين الثاني, حين اختار فجأة وقف الاتصالات بخصوص الارتباط بالاتحاد الاوروبي, وحل الأزمة الاقتصادية التي قادت كييف إلى حدود الافلاس, عن طريق رهن القرار السياسي فيها لصالح موسكو, مما شكل الشرارة التي ألهبت سعير الغضب, فنزلت الملايين للشوارع تطالب بإصلاحات جذرية وانتخابات مبكرة لوضع نهاية لسلطة ينوكوفيتش التي وصفت بالديكتاتورية.

ومع أن قادة المعارضة في اوكرانيا لم ينجحوا في الجمع بين التيارات المختلفة التي نزلت معا إلى ميدان «مايدن» للاتفاق على استراتيجية ناجعة لمواجهة النظام, وهذا ما يذكرنا بحال المعارضة السورية, إلى أن التشابه الأعمق بين الحالتين يجسده الدور الروسي الداعم للديكتاتوريات ضد مصالح شعوبها, آملاً ألا يتكرر درس جيورجيا وما حدث في دول البلطيق, فقدم وعدا للنظام في كيف بـ ١٥ مليار دولار, سيحول منها ٢ مليار دولار مباشرة. فهاجس استعادة روسيا لأمجادها الامبراطورية تسيطر على القيادة الروسية, إلى حدود التدخل الوقح في مصير البلدان المعنية, حيث صرح رئيس وزراء روسيا ديمتري مدفيديف «ان موسكو لن تتعاون مع سلطة خانعة», فيما اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «المتطرفين والمتشددين» في اوكرانيا بمحاولة اثارة حرب اهلية, داعيا على الطريقة السورية, إلى اجراء مفاوضات بين السلطة والمعارضة في أوكرانيا للاتفاق على محاربة المتطرفين والمتشددين سويا.

ولم يكن الموقف الأوروبي والأمريكي أفضل حالاً مما رأيناه في سوريا, حيث التهديد بمزيد من العقوبات, وصولاً تصريح مائع للرئيس الأمركي باراك أوباما يعو فيه الى هدنة, محذرا من «تداعيات الأزمة»! كما يعلن الاتحاد الأوروبي بصفاقة « ان روسيا شريكة استراتيجية»!.

مع ذلك انتصرت الثورة في أوكرانيا, وفرّ الرئيس من القصر الجمهوري, بعد أن رفضت المعارضة اتنازلات التي قدمها في اتفاق ناقص بشأن انتخابات مبكرة نهاية العام, مطالبين بتنحيه فوراً.

استقال رئيس البرلمان وهو موال لينوكوفيتش, وانتخب بديل له, وجرى تصويت على إقالة وزير الداخلية لمسؤوليته في إطلاق النار على المتظاهرين, بل إن بيان جديد لوزارة الداخلية أكد أنها خدمت «الشعب الأوكراني... وتشاركه مشاركة تامة في رغبته القوية في التغيير السريع». وحثت المواطنين على التوحد من أجل انشاء دولة أوروبية مستقلة وديمقراطية وعادلة بشكل حقيقي.

ثلاثة أشهر و٧٧ قتيلاً كانت كافية لانتصار الثورة وهزيمة الديكتاتورية في أوكرانيا رغم الدعم الروسي الكبير لها, بينما أكثر من ١٥٠ ألف شهيد في سوريا, وثلاث سنوات من الثورة, لم تفلح بزعزعة الديكتاتورية الرابضة فوق كاهل السوريين.. قد تبدو المعادلات الخارجية متشابه, لتظهر المعادلات الداخلية مسؤولة عن هذا الفارق, فديكتاتورية الأسد تستند إلى قاعدة أيديولوجية طائفية بكل أسف, وهذه القاعدة لها استطالات إقليمية تمتد من إيران إلى نظام المالكي وحزب الله اللبناني, لتجعل ضريبة ثورتنا أعلى, وتخاذل العالم أوضح.

الافتتاحية

مجلس الأمن والممرات الانسانية في سوريا

سامي شيحان

استطاع أخيرا مجلس الأمن أن يتبنى القرار رقم ٢١٣٩، الذي يطالب بدخول المساعدات الإنسانية إلى سورية، وهذا القرار رغم التعديلات الروسية التي فرضت عليه, إلا أنه يشكل الخطوة الأولى نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري المحاصر.

مشروع القرار الذي قدمته كل من استراليا ولوكسمبورغ والاردن وحظيَ بدعم الدول الغربية والعربية بآن معاً, يطالب بتسهيل وصول المساعدات الانسانية الى كل المناطق السورية التي تعاني من تبعات نزاع مدمر اوقع اكثر من ١٤٠ الف قتيل في ثلاث سنوات تقريبا وشرد اكثر من تسعة ملايين داخل البلاد وخارجها. كما يدعو الى «وقف فوري لكل الاعتداءات على المدنيين، بما فيها القصف الجوي، ولا سيما استخدام البراميل المتفجرة» التي تلقيها مروحيات الجيش النظامي في مناطق عدة، ابرزها حلب. تحت سقف التهديد بفرض عقوبات اذا لم يتم التجاوب مع القرار.

لكن السفير الروسي فيتالي تشوركين طلب مهلة للتشاور مع الكرملين, فتأجل التصويت على مشروع القرار من يوم الجمعة إلى السبت، شنّ خلالها وزير الخارجية سيرغي لافروف المتواجد في بغداد وابل من الانتقادات إلى السياسة الأميركية تجاه سوريا. كما وزّع الوفد الروسي مشروع موازي يدعو إلى مكافحة الارهاب. دون أن يأتي على ذكر العقوبات. والتي حذفت من الصيغة النهائي للمشروع الذي أقر, مع إشارة إلى نية المجلس «اتخاذ خطوات اضافية» في حال عدم التجاوب.

أهمية القرار الجديد أنه أثبت قدرة المجتمع الولي على التدخل لحل الأزمة الانسانية في سوريا, بعد ثلاث مرات مارست خلالها روسيا والصين حق الفيتو لإحباط أي مشروع أممي لحماية السوريين, لذلك ينبغي الآن أن يتم التركيز من قبل المجتمع الدولي على ضمان التنفيذ الكامل والمباشر للقرار, وعلى مجلس الأمن الاستعداد لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة في حال تملصَ نظام الأسد من مسؤولياته الدولية أو ماطل في تنفيذها. كما جاء في بيان الائتلاف الوطني.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٧) ٢٠١٤/٢/٢٤

الهجوم من الجنوب على دمشق!

نبيل حيفاوي

تكاثر الحديث في الأسبوع الماضي, عن هجوم تتهيأ له كتائب الجيش الحر, على مدينة دمشق. وبالتحديد من المنطقة الجنوبية من سوريا.

المعروف أن للجيش الحر سيطرة واسعة على غرب محافظة درعا, وقسم كبير من شرقها, وفي الشمال , تنحسر المسافة بين العاصمة ومواقع الجيش الحر, وتصل الى خمسين كيلو مترا.

وتتميز قوات الجيش الحر وكتائب الثوار في درعا, وفي الجولان ومحافظة القنيطرة, بطبيعة معتدلة, ولا تواجد للقوى «الإرهابية» هناك, كتلك التي زرعت في شرق وشمال سوريا, وامتلكت في كثير من المناطق تلك قدرات هائلة مكنتها من خلط الأوراق, واستنزاف الثوار, وتقديم الذرائع للنظام أمام المجتمع الدولي.

كما وتتميز المنطقة الجنوبية عموما, من درعا الى القنيطرة, ومنها الى السويداء, بطبيعة جغرافية, تمكن من الحركة والتنقل, والإمداد العسكري, أي صعوبة حصارها مثل بقية المناطق.

كما وتتميز حركة العمل العسكري للثوار فيها, بإحراز تقدم متواصل على الأرض, وعلى الأقل امتلاك القدرة للدفاع عن المواقع التي وصل اليها الثوار. إضافة إلى رمزيتها أيضا من الناحية المعنوية, فمنها انطلقت الشرارة الأولى للثورة السلمية, وبها شهدت الناس أول التمردات والانشقاقات من صفوف جيش السلطة.

ما حصل بعد افشال النظام لمسار الحل في جنيف٢, أن نشرت بعض الوكالات والصحف الغربية, تقارير عن استعداد للتقدم من درعا والجنوب نحو العاصمة. وربما اعتمدت التقارير تلك, على تصريحات ارتجالية انفعالية لأحد قادة الثوار, جاء فيها مثل هذا الكلام.

غير أن النظام لم يكن ينتظر مثل هذه التقارير, ليفتح معركة « البراميل» على محافظة درعا, وفي أوسع المناطق. إلى جانب تصعيده الجنوني في أكثر المدن والبلدات السورية. فهو وعندما قرر مسبقا إفشال مؤتمر جنيف٢, كان قد أعد العدة لتغيير شامل للتوازنات العسكرية على الأرض, تساعده في تحسين شروطه في أية معاودة للحوار مع الائتلاف الوطني, وتوفر له ظروفا أفضل لمتابعة الحسم العسكري, الذي لا طريق بديل له, فهو لا يحتمل أية تغييرات يطالب بها المجتمع الدولي, وتقبل بها المعارضة الوطنية.

لقد شهدت مدن وبلدات محافظة درعا, أوسع عمليات القصف والتدمير, ولسان حاله: إرباك وإضعاف قدرات الجيش الحر, لمنع تقدمه الذي حققه في المراحل الماضية. وللمزيد من إحكام سيطرته على العاصمة وإبعاد خطر قوات الثورة, التي صرح قادة فيها أكثر من مرة, بأنهم يستعدون لفك الحصار عن غوطتي دمشق, الشرقية والغربية. وهو أمر يرعب النظام ويعيد تهديد قواته في العاصمة, ويرفع من قدرات الثوار ومن تنظيم صفوفهم, في جبهة واسعة ولها عمقها من حدود العاصمة حتى الحدود الأردنية.

والنظام أخذ ما تناقلته بعض أجهزة الاستخبارات الدولية, عن تسليح نوعي يبدأ من الأردن, على محمل الجد. وتوجه بكل طاقته لاستدراك كل ما هو محتمل من تطورات عسكرية نوعية.

لكن خطأً كبيرا تقع به قوى الثورة, عندما يطلق بعض قادتها تصريحات مبالغ فيها, حتى ولو من باب رفع المعنويات. فالمتابعة الدقيقة من المجتمع الدولي, وخبث النظام وقدرته على توظيف كل التصريحات بعد تحريفها, لتبرير جنونه وإجرامه, يقتضيان العمل بقاعدة: « تحدث بصوت منخفض, وتسلح بعصا غليظة».

روسيا في مأزقها السياسي والأخلاقي!

ماجد حمود

حتى موعد انعقاد الجولة الثانية من مفاوضات جنيف٢ مطلع الشهر الجاري, كان ثمة بقايا أمل بتعديل بسيط في المقاربة الروسية للحل السياسي للصراع الجاري في سوريا, لكن السلوك الروسي داخل المؤتمر, وفي السياسة الروسية عموماً, أظهرا أن ما تقوم به روسيا لا يهدف إلا لإنقاذ النظام, وتمكينه من كسب معركه الدبلوماسية في المفاوضات, والعسكرية في ك الميدان.

وفي عودة سريعة للتكتيك الروسي حيال الصراع في سوريا, اعتمدت الدبلوماسية الروسية الخداع والمراوغة, لتمكين النظام من التقاط أنفاسه, ومن استعادة المبادرة العسكرية الهجومية على الأرض.

في البداية, وحين كان التقدم واضحاً لقوات الثوار على الأرض, في سنة ٢٠١٢, كانت المناورة الروسية في العمل على جنيف١, مع كل ما تضمنه من بنود غير مريحة للنظام, وكان همها من ذلك رفع الضغوط الدولية عن بشار الأسد, فضلا عن محاولة التدخل في الوضع الخاص بأطراف المعارضة. تارة بدعوة المجلس الوطني للحوار في موسكو وبتلميع صورة «هيئة التنسيق», ومد خيوطها مع تيار قدري جميل, كل ذلك لخلق الوهن والارتباك في الصف المناوئ والمعارض للنظام.

وبعد أزمة الكيماوي, اثر اتضاح استخدامه من النظام في أكثر من موقع, كان هم الروس إعادة تظهير صورة النظام , بداية برفع التهمة عنه واتهام المعارضة باستخدام ذلك السلاح, ثم بالعمل على اقناع النظام بتسليمه تجنبا لضربة عسكرية كانت تلوح بالأفق.

وعندما تحدد موعد جنيف ٢, وخلال المداولات بشأنه, حاولت موسكو خلط أوراق تمثيل المعارضة لجعلها مهلهلة, ولإظهارها كمسؤول عن فشل المؤتمر. إضافة لجهود كبيرة لدعم حضور إيران للمؤتمر, لتدعيم موقفها في الدفاع عن النظام, ومنع أي قرار يمكن أن يؤثر سلبا عليه.

والأهم من كل ذلك, سعيها الحثيث لجعل أجندة جنيف٢ متطابقة مع توجهات النظام, بتحويل المفاوضات نحو مسألة «الإرهاب» أولاً, واعتبار المعارضة والجيش الحر هما المسؤولان عن ذلك.

في غضون ذلك, تمترست السياسة الروسية على سياستها الاستراتيجية, في المجالين: الدبلوماسي, باستخدام الفيتو والتلويح بالعودة لاستخدامه إزاء أي اقتراح لإدانة النظام السوري, وإلزامه بالقرارات الدولية. ورفض كل تقارير الهيئات العالمية حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

أما في الجانب العسكري فقد كثفت روسيا من شحنات التسليح للنظام كماً ونوعا. وأدخلت أسلحة جديدة لم تستخدم من قبل, لتمكين النظام من سحق الثورة وبسط سيطرته على كامل الأراضي السورية.

كان هناك ثمة اعتقاد, بأن روسيا غير متمسكة ببشار, وانما بالنظام كضامن لمصالحها, لكن ما أوضحته مسيرة التجاذبات المعقدة في مرحلة جنيف٢ كشفت أن الروس ليسوا بوارد التخلي عن بشار, ربما لاستنتاجهم, من خلال معرفتهم ومتابعاتهم, أن خروج بشار من موقع الرئاسة, سيفتك بالنظام كله, وللحفاظ على النظام يجب بقاؤه رئيسا للنظام, بل وحتى حقه بالترشح, ودعمه للبقاء ولاية أخرى.

وعلى الأرجح, أن هذا التوغل, بدعم بشار ومناهضة الشعب السوري العداء, وحتى الدخول بمقولات «الأقليات» والأكثرية, واعتبار بشار هو ضمانة «الأقليات» فيه من الدلالات الخطيرة, بما يجعل الرهان على تبدل قريب بالموقف الروسي, ضربا من الوهم والتمنيات.

ولا يفوت كل مراقب, أن هذا الصلف الروسي, ما كان له ليستمر, لولا الموقف المتراخي للمجتمع الدولي, والكل يذكر لحظة إعلان أوباما عن «ضربته», كيف سارع الروس إلى التصريح: بأنهم لن يخوضوا غمار حرب بسبب سوريا, إن نشبت الحرب.

كل أحلام روسيا بمستقبلها في المنطقة ومع سوريا, لن تكون سوى أوهام, وستتحول إلى كوابيس قلق, في اللحظة الحاسمة التي سيواجهها بشار الأسد.

تغيّر المفاهيم والقيم في زمن

تحقيق ـ نعيم نصار

تعرّف الثورة كمصطلح بأنها الخروج عن السائد السياسي والاجتماعي والاقتصادي و بأنها قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة، وعندما بدأت الثورة السورية في ١٥ ـ ٣ـ ٢٠١١ دخلت سوريا التاريخ، و بدأت مع هتافات الناس المطالبة بالحرية تتغير المفاهيم الاجتماعية الراكدة، التي وطّنها نظام الطاغية الأب وبعده الابن باعتبارها حقائق لا تتغير.

حيث تغيّر مفهوم الأسرة، والتعاون والصداقة والمفاهيم الدينية والروحية، وتغيّرت العلاقات الاجتماعية واليومية بين الناس، حيث صار المعيار هو الوقوف مع الثورة أم مع النظام.

الصحفي «أمجد» يذكر لجريدة «حرية» أنّ الأسرة الواحدة تغيرت العلاقات والمفاهيم داخلها، فابتعد الأب عن ابنه، و الزوج عن زوجته، وصار في كثير من الأحيان الأخ عدواً لأخيه، و الزوج عدواً لزوجته، وهناك من صار يتمنى الموت لشريكه، والسبب هو الموقف من الثورة، هنا تغير مفهوم الأسرة ودخل طوراً جديداً من التعريف، وصار كل فرد في الأسرة يناقش من حوله تبعاً لتطورات الوضع على الأرض.

ترى الأستاذة الأكاديمية «هدى» أنّ النظام اختصر قيمة (الحرية) بالصغائر اليومية المتعلقة بأن يأكل الإنسان ما يريد ويلبس ما يشاء ويعود من السهرة متى يريد، وقبل الثورة كان هذا المفهوم «الحرية» متعلق بالتحرر من الاحتلال الخارجي الغاشم، وبقي هذا المفهوم ضبابياً حتى عند بعض النخب المتعلمة، ومن هنا كان بعض الجامعيين الموالين يسأل آخر يقف مع الثورة: أهذه هي الحرية التي أردتموها، إرهاب وتدمير وتكفير؟ بينما حقيقة الحرية والتي ثبتتها الثورة السورية تعني ما اتفق عليه السياسيون والفلاسفة، فهي اختيار نظام الحكم وإمكانية تقييمه وتصويبه والثورة عليه مجدداً إذا استلزم الأمر، كما تعني انتخاب رئيس للحكومة من ضمن مجموعة مرشحين، إضافة إلى فكرة أهمّ وهي جوهر الحرية، وتعني التحرر من الخوف بوصفه شرطاً ضرورياً للاختيار، فالخائف عبد, والعبد الخائف لن يكون قادراً على الاختيار، وهذا أيضاً ما فعلته الثورة السورية بوصفها منتجة ومعبّرة عن قيمة الحرية الحقيقية، بينما كانت الحرية المشوهة التي يريدها النظام تعني حرية الزحف شرقاً على ظهر مركب يتجه غرباً.

وفي سوريا ورغم كل القتل والتهجير والنزوح والاعتقال والتجويع الذي يمارسه النظام، تستمر الحوارات الحياتية اليومية لتعبّر عن جوهر التغيير الحقيقي في المفاهيم والقيم الاجتماعية الذي أحدثته الثورة السورية في العقول، المدّرسة «نجوى» تدرّس في مدرسة حلقة أولى في مدارس دمشق، تحكي لنا حول تغيّر مفهوم الأم لديها، حيث لمست باليد موقف والدتها الموالي للنظام، تلك الأم التي أنجبت ستة أبناء تراها تعيش في عالم من الخيال، ولا يعنيها كل هذا الدم والموت في سوريا، وتلوم ابنتها المدرّسة على موقفها المناصر للثورة مدّعية أمامها بأن ما تقوله وسائل إعلام النظام هو الحقيقة، وتختصر نجوى هذا التغير الكبير في حياتها بقولها: «لم أعد أحبّ أمي التي أنجبتني» لأنها تقف مع النظام، نجوى هذه تتابع نشرات الأخبار وتكاد تصل للطلاق من زوجها والسبب موالاته طبعاً، حتى أن هذا الزوج يتهم زوجته بأنها هي وأمثالها يتحمّلون مسؤولية استشهاد أي شبيح أو عنصر من جيش النظام، وكلما حضر جنازة في البلد لشبيح يعود للبيت صارخاً ومستنكراً: «هذه هي الحرية التي تريدون؟»

إضافة إلى ما تقدّم تغير مفهوم الصداقة بين الناس، فكاتب هذه السطور استغنى عن

أصدقاء كثر يعملون في مختلف المهن العلمية والحياتية، والسبب هو موقفهم المعادي للثورة وتشكيكهم بطهارة الدم السوري وموالاتهم للنظام.

نعم تغيرتْ خارطة الصداقات في علاقات العمل أيضاً، الصحفي «أمجد» يعبّر عن هذا الأمر فيذكر أن علاقات العمل والزمالة تغيّرت، حتى العلاقات والصداقات في المدارس تبدّلت حتى ولو كانوا طلاباً في المرحلة الابتدائية والسبب هو طبيعة الموقف من الثورة، والأمر نفسه ينطبق على ارتياد هذا المحل أو ذاك وذلك تبعاً لموقف صاحب المحل من الثورة.

النظام بدوره ومن خلال الأقلام التي تقف معه، يتابع تثبيت مفاهيم الولاء والإخلاص والوطنية والخيانة حسب توجيهات القصر الجمهوري في المهاجرين، فهاهي «غصون سليمان» تكتب بتاريخ ١٥ـ ٢ـ ٢٠١٤ في صحيفة الثورة التابعة لحكومة النظام عن الإخلاص والوطن فتذكر «أنّ من بقي محباً ومخلصاً ووفياً لدولته ووطنه وأرضه وساهم في استمرار إيقاع الحياة الطبيعية، جابه وناضل وتحدّى الموت والخوف والإرهاب، اتهم بأنه مع النظام؟ هكذا كانت التهمة ومازالت هي بالتأكيد تهمة يعرفها الخونة وناكرو الجميل لأنهم لا يريدون للنظام العام، للدولة والمجتمع الذي يسير في إطار الدستور والقوانين والمؤسسات والمنظمات والنقابات المهنية، «وتعبّر سليمان عن استهجانها المطلق لمفاهيم الموالاة والمعارضة، ومفاهيم الديمقراطية والحرية فحسب توصيفها هناك دولة وقوانين ودستور ينظم العلاقات بين الناس، وبالقياس إلى ما تقوله كل من يقف مع الثورة خائن!

وبالقياس إلى ما يفعله النظام وقواته وشبّيحته على الأرض، تخلخلت كل منظومات القيم والمفاهيم الاجتماعية، يرى الصحفي «أمجد» أنه يصبح من الترف والسفسطة الحديث عن مفاهيم التعاون والتكافل الاجتماعي بين أبناء المدينة الواحدة، فما جرى ويجري لا يراكم سوى الأحقاد والضغائن وتعميق الكراهية وطلب الثأر.

مفهوم التعايش السلمي بين المذاهب هو الآخر تغيّر، والكلام للأستاذة «هدى»، فقد كرّس النظام مفهوم التعايش بين المذاهب باعتباره تبادل للتهنئة بين شيوخ المذاهب المختلفة في المناسبات الدينية، وعلى أرض الواقع أعطى رجال الدين سلطة من خلال عدم السماح لأي قانون زواج مدني حديث بالظهور والاكتفاء بمساندة سلطة رجال الدين والتحالف معهم، ويكفي أن نعرف أن السلطة كانت ومازالت تساهم بتكريس جرائم الشرف من خلال غياب أي تشريع قانوني يردع الجاني الذي يقتل أخته أو زوجته بحجة الشرف لمجرد الشكّ بها، ويمضي الذكر القاتل عدة شهور في السجن فقط ويخرج بعدها.

وعندما طرحت الثورة شعارات الحرية والكرامة وكلنا نذكر شعار «واحد واحد الشعب السوري واحد»، ورفع المتظاهرون لافتات الحرية هذه، كان النظام يفعل بكل إمكاناته لشحن الروح الطائفية في جسد المجتمع السوري، ويعمل على تفتيت الروح الوطنية من خلال عنفه وقمعه وتوحشه.

يذكر د ـ صابر جيدوري في بحث هام نشره مركز الشرق العربي بتاريخ ١٠ ـ ٦ ـ ٢٠١٣ أن المستقرئ لواقع المجتمع السوري قبل الثورة يجد أن النظام القيمي للمجتمع لم يكن بمستوى الطموح من أجل التمسك به أو الدعوة إليه، فقد شهد الشعب السوري من السلبيات والانتهاكات ما يدعوه إلى تغييره، بل إلى نبذه والثورة عليه جملة وتفصيلاً، وسوريا اليوم تمرّ بمرحلة انتقالية تشهد عملية صيرورة جديدة ترافقت مع إحداث تغيير إيجابي في منظومة القيم السورية عامة والسياسية على وجه الخصوص.

ومازالت الثورة مستمرة, تخلق وتؤسس مفاهيم المواطنة والحرية والكرامة الإنسانية.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٧) ٢٠١٤/٢/٢٤

هجمات مميتة جديدة بالذخائر العنقودية

هيومن رايتس ووتش ٢٠ شباط ٢٠١٤

(واشنطن) - إن قوات الحكومة السورية تستخدم نوعاً جديداً وقوياً من الصواريخ الخاصة بالذخائر العنقودية لم تسبق رؤيته في النزاع. ويتسبب الاستخدام الجديد للذخائر العنقودية في خسائر مدنية، كما يضيف إلى ميراث البلاد، المروع بالفعل، من الذخائر غير المنفجرة.

وتشير الأدلة إلى قيام القوات الحكومية باستخدام الصواريخ المحتوية على ذخائر انفجارية صغيرة في هجمات على كفرزيتا، وهي بلدة تقع شمالي حماة في شمال سوريا، يومي ١٢ و١٣ شباط ٢٠١٤. وتسبب في قتل ما لا يقل عن اثنين من المدنيين وجرح ما لا يقل عن ١٠ آخرين، وهذا بحسب ناشط محلي من حماة لا ينتمي إلى الجماعات المتمردة، وطبيب تحدث مع هيومن رايتس ووتش.

يعد الصاروخ أكبر أنواع الصواريخ الخاصة بالذخائر العنقودية التي تم استخدامها في سوريا، ويحتوي على ذخائر صغيرة أشد قوة وفتكاً من أنواع الذخائر الصغيرة الأخرى.

قال ستيف غوس، مدير قسم الأسلحة: «من المروع أن تستمر القوات الحكومية السورية في استخدام الذخائر العنقودية المحظورة على شعبها. إن القنابل العنقودية تقتل مدنيين سوريين الآن، وتهدد السوريين لأجيال قادمة».

وفي صور فوتوغرافية لبقايا الصواريخ قدمها إلى هيومن رايتس ووتش نشطاء محليون وقالوا إنهم التقطوها بعد الهجوم، تظهر أجزاء من صاروخ أرض-أرض «٩إم٥٥كيه» عيار ٣٠٠ مم - بما فيها أجزاء من محرك الصاروخ، ومستودع الحمولة به، ومخروط المقدمة، والوصلات المرتبطة بها. كما توجد صور لذخيرة صغيرة اسطوانية غير منفجرة من طراز «٩إن٢٣٥» الانشطاري المضاد للأفراد، وهو الطراز الذي يحمله صاروخ «٩إم٥٥كيه»، مع علامات تشير إلى تصنيع الذخائر الصغيرة في ١٩٩١.

ينطلق صاروخ «٩إم٥٥كيه» من منصة «سميرتش بي إم-٣٠» (وسميرتش تعني الإعصار بالروسية)، التي تمثل نظاماً صاروخياً متعدد الإطلاق صممه الاتحاد السوفييتي وقام بتصنيعه في البداية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ثم تابعت تصنيعه وتصديره «الشركة الموحدة للدولة الروسية الاتحادية - 'سبلاف' جمعية الدولة للأبحاث والإنتاج» منذ ١٩٩١ فصاعداً.

وبحسب الشركة المصنعة، تتضمن منصة «سميرتش بي إم-٣٠» اثني عشر أنبوباً للإطلاق ويمكنها إطلاق ما يصل إلى ١٢ صاروخاً من طراز «٩إم٥٥كيه» في الدفعة الواحدة، ويحتوي كل منها على ٧٢ ذخيرة صغيرة مفردة من طراز «٩إن٢٣٥». ولم يكن يعرف عن نظام «سميرتش بي إم-٣٠» أنه في حوزة الحكومة السورية، كما لم يسبق لـ هيومن رايتس ووتش توثيق استخدام الصاروخ «٩إم٥٥كيه» وذخائر «٩إن٢٣٥» الصغيرة في النزاع. أما قواعد البيانات الموثوقة مفتوحة المصدر، المتعلقة بحيازة ونقل المعدات العسكرية، لدى «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» و«معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام» فلا تدرج سوريا كدولة حائزة لمنصة «سميرتش بي إم-٣٠».

قدم الناشط المحلي من حماة، الذي شهد سقوط أربعة صواريخ على البلدة يومي ١٢ و١٣ شباط، وصفاً للهجمات، فقال إنه في ساعة متأخرة من عصر ١٢ شباط: سقط صاروخ على الجانب الشرقي من كفرزيتا، فوق حي يدعى مقسم الهاتف. وأطلق الصاروخ قنيبلات صغيرة عند انفجاره في الجو. لم أر أية مروحيات أو طائرات حربية في توقيت الهجوم أو قبله. لم ينفجر أحد الصواريخ، وقام خبراء عسكريون بتفكيك الصواريخ فوجدوا العشرات من القنيبلات. وأزالوا الفتيل من كل واحدة منها.

انفجر الصاروخ الثاني في منتصف المسافة في الجو وأطلق قنيبلات أصابت أشخاصاً بينهم سيدات وأطفال، وقتلت أحد النازحين من قرية مورك القريبة. لم تحدث أية تلفيات للبنية الأساسية إلا بسبب الشظايا. أذكر أنني رأيت ما لا يقل عن ١٠ مصابين ولكن قيل لي إن العدد أكبر بكثير. لم أر إصابات إلا من الشظايا لكنني لم أر أية أطراف مبتورة.

قال الناشط المحلي لـ هيومن رايتس ووتش إنه يعتقد أن الصواريخ أطلقت من مطار حماة الذي يقع على مسافة تقل عن ٣٠ كيلومتراً جنوبي كفرزيتا، وتسيطر عليه الحكومة السورية: «في ١٢ شباط في نحو الساعة الرابعة عصراً، تلقيت مكالمة هاتفية من مصدر عسكري [معارض] تفيد بانطلاق صاروخين من مطار حماة العسكري. وحاولنا جميعاً تنبيه السكان ولكن لم ينجح الجميع في الاختباء في الوقت المناسب».

وقد انتهت اشتباكات عنيفة بين بعض جماعات المتمردين و«داعش» التي سحبت قواتها من البلدة في ٥ كانون الثاني ٢٠١٤.

من المستبعد أن تستطيع قوات المتمردين الحصول على عربة الإطلاق ذات العجلات الثماني والتي تزن ٤٣٧٠٠ كيلوغرام، أو تشغيل النظام المعقد الخاص بالتحكم في الإطلاق، بدون الكثير من التدريب أو الوقت لإجراء مناورات تدريبية. ولا توجد أدلة مصورة بالفيديو أو مزاعم مكتوبة تفيد بسيطرة أية جماعة متمردة على منصات «بي إم-٣٠»، أو العربة ذات الوزن المماثل الخاصة بإعادة تلقيمها، أو أية صواريخ أرض-أرض عيار ٣٠٠ مم مثل صاروخ «٩إم٥٥كيه».

تمكن إليوت هيغينز المسؤول عن مدونة «براون موزيز»، والتي تتعقب الأسلحة المستخدمة في النزاع السوري، من التعرف على نظام «سميرتش بي إم-٣٠» بما فيه صواريخ «٩إم٥٥كيه» وذخائر «٩إن٢٣٥» الصغيرة المستخدمة في كفرزيتا، وخلص إلى أنه «يبدو من المستبعد أن يكون الصاروخ قد جاء من أي مصدر آخر» بخلاف الجيش السوري. كما تمكن ن. ر. ينزن-جونز ويوري ليامين المنتميان إلى «خدمات بحوث التسليح» من التعرف على أنظمة الأسلحة وقررا أنه «لم يتضح كيف حصلت سوريا على تلك الذخائر، ولا الأنظمة اللازمة لإطلاقها» لكنهما لاحظا أن روسيا هي «المصدر الأرجح لتلك الأنظمة في سوريا». باستثناء صاروخ صقر عيار ١٢٢ مم أرضي الإطلاق مصري الصنع المحتوي على ذخائر صغيرة مزدوجة الغرض مضادة للأفراد والمعدات. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام الحكومة السورية للذخائر العنقودية منذ ٢٠١٢. ومع اكتشاف صاروخ «٩إم٥٥كيه» يكون قد تم تسجيل ما مجموعه سبعة أنواع من الذخائر العنقودية المستخدمة في سوريا أثناء النزاع حتى الآن:

يبلغ حجم صاروخ «٩إم٥٥كيه» ثلاثة أضعاف النوع الآخر المستخدم في سوريا من صواريخ الذخائر العنقودية (صاروخ صقر عيار ١٢٢ مم)، بينما تعمل كتلة الشظايا المحتواة داخل ذخائر «٩إن٢٣٥» الصغيرة (وزنها) على إكسابها قوة وفتكاً أكبر من غيرها من أنواع الذخائر الصغيرة. ورغم تصميم الذخائر الصغيرة للانفجار بمجرد الاصطدام إلا أن كل واحدة منها مزودة بآلية حرارية احتياطية للتدمير الذاتي مصممة لتدميرها بعد دقيقتين من طردها من الصاروخ. ولكن يبدو أن آلية التدمير الذاتي أخفقت في العمل في بعض الحالات في هذا الهجوم. أما جسم الذخيرة الصغيرة التي يبلغ وزنها ١,٨ كيلوغرام فهو مبطن بقياسين من الشظايا سابقة التجهيز، ٣٠٠ شظية زنة نصف غرام، و٩٥ زنة ٤,٥ غرام. وتبلغ كتلة الشظايا الأخيرة نفس كتلة رصاصة مسدس من عيار ٩ مم تقريباً.

تم حظر الذخائر العنقودية بسبب تأثيرها العشوائي واسع النطاق. ومنذ تحول اتفاقية الذخائر العنقودية إلى قانون دولي ملزم في ٢٠١٠، تم تأكيد قيام ثلاث حكومات باستخدام تلك الأسلحة، وكلها من الدول غير الموقعة على الاتفاقية، وهي سوريا وليبيا وتايلاند.

للإطلاع:

http://www.hrw.org/ar/news/0-20/02/2014

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٧) ٢٠١٤/٢/٢٤

في انتظار مؤتمر السلام القادم!

محمد سليم

في كتابه الأخير (رؤية استراتيجية) يؤكد زبيغنيو برجنسكي أن عمر الولايات المتحدة، كقوة عظمى وحيدة في العالم، سوف ينتهي مع مطلع العام ٢٠٢٥. بعدها لن يغدو العالم صينياً، كما يتوقع كثيرون، وإنما سيغدو فوضوياً، حيث تتبعثر القوة العالمية بين عدد من الدول التي تتهيأ منذ الآن للعب دور في عالم ما بعد أمريكا: الصين، روسيا، الهند، البرازيل، المانيا، فرنسا.. بالطبع لن تصبح الولايات المتحدة دولة من العالم الثالث، ولن تفقد تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، ولكنها ببساطة لن تعود كما ألفت نفسها في العام ١٩٩٢ (إثر انهيار الاتحاد السوفييتي): الدولة العظمى الوحيدة.

ويضع مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ثلاثة سيناريوهات محتملة لتقهقر أمريكا: الأول دراماتيكي وسريع ويفترض نشوب أزمة مالية حادة جديدة شبيهة بالتي حدثت في العام ٢٠٠٨ أو أعمق وأشمل منها، فتغرق أمريكا في مأزق يسرع في نزولها عن عرشها العالمي.

أما السيناريوهان الثاني والثالث فهما من النوع الأهدأ والأبطأ، يفترض أولهما عجز أمريكا عن ضبط مشاكلها الداخلية الاجتماعية والاقتصادية، أما الثاني فيقوم على فشل السياسة الخارجية والتورط في المشكلات العالمية التي تضعف القوة الأمريكية وتجعلها فريسة للقوى الناهضة المتربصة..

ويعتقد برجنسكي أن هذا المصير الذي يتهدد مكانة بلاده لم يكن قدراً محتوماً، إذ كان بالإمكان جعل القرن الواحد والعشرين قرناً أمريكياً أيضاً (وهو ما افترضه برجنسكي نفسه في كتابه السابق رقعة الشطرنج الكبرى)، غير أن الولايات المتحدة وضعت نفسها أمام احتمال النهاية (نهايتها كقوة عظمى وحيدة) بسبب عدم تحملها للمسؤولية التي ألقيت على عاتقها إثر نهاية الحرب الباردة، وقد ارتكبت الإدارات الأمريكية أخطاء فادحة واتبعت سياسات غير مثمرة، فلم تستطع إيجاد حلول للمشكلات الداخلية المتعاظمة (الدين القومي، النظام المالي المختل، التفاوت الاجتماعي الحاد، الاستقطاب السياسي المعيق بين الحزبين المتنافسين..)، وكذلك فقد تورطت في حروب خارجية (أفغانستان والعراق تحديداً) أنهكتها وشوهت سمعتها وألبت الأعداء ضدها.

ويوصي برجنسكي بخطوات ضرورية تطيل عمر الهيمنة الأمريكية وتؤجل التقهقر، أو على الأقل تجعله هادئاً وتدريجياً، ومن ذلك التعجيل بالإصلاحات الداخلية، والأهم اتباع سياسة خارجية حكيمة تتجنب التورط في مزيد من الحروب وتشرك القوى الإقليمية الكبرى في إدارة أزمات العالم، والواقع إن من يقرأ كتاب برجنسكي يشعر بأن الرجل يصل بإلحاحه على تجنب الحرب إلى درجة التحريم الكامل.. وهذه النقطة تحديداً هي ما يعنينا في الشأن السوري.

على كل فإن أوباما لم يكن ينتظر قراءة نصائح برجنسكي ليقدم على سياسة خارجية خالية من الحروب وحذرة من التورط في الصراعات الدولية، وهو جاء إلى البيت البيض محمولاً على شعار (جئت لأوقف لكم حربين)، ولكن أهمية كتاب (رؤية استراتيجية) أنه يعطي خلفية واسعة لوسواس أوباما من الحرب، ويقدم تفسيراً عميقاً لهذا الدافع السلمي الملح، فالقوى الناهضة المنافسة (خاصة روسيا) لا تستطيع حصار أمريكا اقتصادياً ولا مجاراتها تكنولوجياً ولا سبقها في التسلح المتطور، لذلك فهي تراهن على دفع أمريكا إلى نهايتها عبر توريطها في مزيد من الصراعات والحروب الخارجية وجعلها تواجه المزيد من الأعداء في العالم، ولا سيما التنظيمات العالمية المتطرفة (القاعدة وشبيهاتها).

هذا ما يفسر التردد الأمريكي حيال الأزمة السورية، كما يفسر الموقف المتعنت الذي تتخذه روسيا من هذه الأزمة، فموسكو تعرف أنها تقف أمام احتمالين كلاهما جيد بالنسبة لها: إما أن تقدم أمريكا على التورط مباشرة في الحرب السورية فتعود إلى مواجهة ما كانت قد هربت منه في العراق، وإما أن تعي الإدارة الأمريكية الدرس فتحجم عن التدخل مهما حدث مفسحة المجال لروسيا لتفعل ما تشاء..

وبعد فهل يحق لنا أن نتوهم أن الحديث عن تغيير في الاستراتيجية الأمريكية نحو سوريا قد يعني تدخلاً عسكرياً أمريكياً (كما ذهب الكثير من السوريين المتحمسين)؟

بالطبع لا، وكذلك هو حال الحظر الجوي الذي يعد نوعاً من التدخل العسكري المباشر، أو تمهيداً له. كل ما يمكن توقعه هو تسليح أوسع للمعارضة السورية، وربما مساهمة في تدريب بعض المجموعات، وهو خيار لا ينجح في إحداث انقلاب دراماتيكي في موازين القوى ولا يقربنا كثيراً من النهاية، بل فقط يشكل عامل ضغط على النظام وحلفائه.. في انتظار مؤتمر سلام قادم لا نعرف متى يلتئم.

اللغز الروسي

ياسر عطا الله

يخالف التعاطي الروسي مع ثورات الربيع العربي (وخاصة الثورة السورية) بدهيات السياسة كما يفهمها معظمنا.

منذ أن أحرق البوعزيزي نفسه احتجاجاً على إهانة كرامته على أيدي البوليس التونسي، والرواية الروسية لم تتغير. «إنها مؤامرة أمريكية لتغيير الأنظمة العربية تمهيداً إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم، ومن ثم خلق ما أسمته كوندليزا رايس الشرق الأوسط الجديد».

ملايين التونسيين وعشرات ملايين المصريين، ومثلهم في كل من ليبيا واليمن وسوريا.. كل هؤلاء الذين خرجوا ليعبروا عن غضبهم وعن رغبتهم في التغيير لم يزحزحوا الرواية الروسية قيد أنملة، كما لم تستطع أنهار الدماء التي سالت في المغرب والمشرق العربيين إقناع الروس بمراجعة توصيفهم وتعديل رؤيتهم.

وإذا ما جاز لنا أن نختلف على أشياء كثيرة في موجة الثورات العربية، فإن أمراً واحداً لا يجوز الخلاف فيه وهو أن هذه الثورات كانت انفجاراً لخزان الغضب المتراكم منذ عقود طويلة، وبالتالي فهي تعبير عن إرادة شعبية عارمة حطمت القيود وانطلقت لتصنع حياة جديدة..

ولا شك أن الروس أنفسهم يدركون ذلك، ولكنهم، لسبب غامض وغير مفهوم، اختاروا الوقوف ضد هذه الإرادة.. ضد شعوب بأكملها نصرة لأنظمة قروسطية مملوكية تفتقد إلى أدنى شروط الانسجام مع عالم اليوم. فأي

سياسة هذه التي تقود دولة تدعي العظمة (كما تدعي أن لها مصالح عندنا تسعى للحفاظ عليها) إلى المجاهرة بالعداء لثلاثمئة مليون عربي؟!

وحسب التوصيف الروسي نفسه فإن ما يحدث في سوريا ليس ثورة وإنما صراعاً طائفياً بين السنة والأقليات، ورغم أن روسيا محاطة ببحر من السنة، كما أن ملايين منهم يقطنون أراضيها، فقد اختارت مع ذلك الانحياز إلى تحالف الأقليات معلنة الحرب على العالم السني، بل أن وزير خارجيتها، سيرغي لافروف، لم يستطع إخفاء عنصريته فحذر من مستقبل كارثي إذا ما وصل السنة إلى حكم سوريا!

وبذلك فقد بدت روسيا وكأنها تجاهد لانتزاع الدور الذي اضطلعت به أمريكا في عهد بوش: الحرب على الإسلام.

وفي مخالفة ثالثة لأبجديات السياسة فإن روسيا دأبت، طيلة عمر الثورة السورية، على تعطيل أي حل، أي مخرج معقول من هذه المحنة. لقد أفسدت جميع المبادرات السياسية وتصدت لكل محاولات الحسم العسكري، ورفعت الفيتو في وجه كل مشاريع القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن.. ولكنها بالمقابل لم تقدم مبادرة واحدة ولم تتبن خطة واضحة للحل، وكان جميع الذين زاروها قد عادوا بالرواية نفسها: الروس يرفضون جميع ما نقول ولكنهم لا يقولون ماذا يريدون!

يصعب التصديق أن تكون السياسة الروسية على هذا القدر من الحمق، كما يصعب، في الوقت نفسه، إيجاد تفسير منطقي واحد لهذه السياسة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٧) ٢٠١٤/٢/٢٤

خيارات واشنطن الجديدة!

صفوان القادري

ليس صحيحاً أن حصيلة جنيف ٢ كانت سلبية بالمطلق، فإذا كان المؤتمر قد أخفق في التوصل إلى تسوية، أو حتى مجرد تقريب وجهات النظر بين الطرفين، فإنه بالمقابل جاء كاشفاً لحقائق كان الكثيرون يحتاجون التيقن منها.

الحقيقة الأهم أن لا أمل في تسوية سلمية تأتي عن طريق التفاوض. هناك طرفان ما زالا يؤمنان بإمكانية الفوز عسكرياً، ما يحد من هامش مرونتهما وقدرتهما على التنازل، وهناك طرف منهما (النظام) لا يزال يلقى الدعم الكامل من قوتين (روسيا وإيران) تتسمان بالسخاء والحماس، بل وتتفوقان عليه في الحرص على بقائه. كما أن هذا الطرف يعتقد أنه يمتلك أوراقاً كثيرة لا تزال صالحة للعب وتحقيق الانتصار النهائي: إمساكه بالعاصمة وبعض المحاور الاستراتيجية، وتفتت المعارضة واستعصاء وحدتها، وازدياد عدد المتطرفين الذين يشوهون صورة الثورة ويخيفون حلفاءها، وعجز الدول الداعمة للمعارضة ولا مبالاتها وتضارب أهوائها وتوجهاتها..

كل ذلك يشجع النظام على التشبث بشعار «إلى الأبد» دون تقديم أي تنازل حقيقي لا يعدو كونه تحسيناً شكلياً (كإدخال ثلاثة أو أربعة معارضين يختارهم بنفسه في حكومة يسميها حكومة وحدة وطنية).

والواقع أنه، ولأول مرة، بات أمريكيون كثر يؤمنون بهذه الحقيقة، أي استحالة التوصل إلى حل عبر التفاوض، وقد شهدت الأيام التي تلت فشل الجولة الثانية من جنيف ارتفاعاً ملحوظاً في أصوات الداعين إلى خيارات أمريكية جديدة، أو بالأحرى: العودة إلى تلك الخيارات المستبعدة، وعلى رأسها الحسم العسكري.

في تقرير لمصلحة منظمة (نيو أميريكا فاونديشن) بعنوان «ما بين القاعدة والنظام السوري: سبيل إلى خروج من الأزمة»، ندد ثلاثة باحثين أمريكيين بوهم التسوية السلمية في الظروف الراهنة، وكتب الباحثون أنه ومع تعاظم تطرف دمشق ونهجها الراديكالي، يبدو حسبان أن التفاوض هو سبيل الحل من بنات الوهم، وفي غير محله. وتبرز الحاجة إلى البحث في استراتيجية غربية جديدة.

وجاء في التقرير: لا يخفى أن حصيلة هذه الحرب ضخمة: ١٥٠ ألف قتيل، ومئات الآلاف من السوريين المعتقلين الذين يخضعون للتعذيب، ومليونان ونصف مليون لاجئ وخمسة ملايين نازح. وفي العراق تتواصل فصول حرب أهلية، وتهز الهجمات الانتحارية استقرار لبنان، في حين يخيم طيف الاضطراب على جنوب تركيا بسبب التوتر بين السنة والعلويين. في هذا السياق، تتمسك الدول الغربية بعملية ديبلوماسية سلبية النتائج، على رغم أن أوروبا ستتحمل عواقب النزاع السوري. فهي ستضطر إلى استقبال عشرات الآلاف من النازحين وتقديم بلايين اليورو لمساعدة اللاجئين السوريين في العراق ولبنان والأردن، فضلاً عن جبه مشكلة عودة آلاف من المسلمين الأوروبيين من القتال في سورية. والحال أن الثوار يقاتلون على جبهتين، ويحتاجون إلى مساعدة عسكرية ومدنية لإطاحة الجهاديين المتطرفين، وحماية السكان من القصف.

ويخلص التقرير إلى أن قلب موازين القوى لمصلحة الثوار المسلحين هو الحل الوحيد. وإرساء مرحلة انتقالية إلى الديموقراطية غير ممكن إلا إذا لاحت في الأفق غلبة كفة الثوار وإطاحة النظام. فإذ ذاك يتعرض النظام إلى ضغوط من داخله تشرّع أبواب عملية المصالحة.

هذا التقرير ليس مجرد رأي شخصي يتبناه باحثون أكاديميون، بل هو يعكس توجهاً جديداً داخل دوائر القرار الأمريكية، فقد نقلت صحيفتا (وول ستريت جورنال) و(نيويورك تايمز) معلومات تفيد أن إدارة باراك أوباما، وبعد فشل محادثات جنيف٢ في إحداث اختراق ديبلوماسي نوعي في سورية، «تسعى إلى الضغط على النظام السوري وحليفه الروسي وتعيد النظر في خيارات عسكرية تتراوح بين تدريب المعارضة وتسليح الثوار المعتدلين وإنشاء مناطق حظر جوي»، ويقول مراقبون إن هذه الخطوة تعني أن واشنطن تدرس خيارات عسكرية واستخباراتية تم تقديمها سابقاً إلى البيت الأبيض الذي رفضها في العام ٢٠١٢ واختار الطريق الديبلوماسي. غير أن خيبة أمل واشنطن في الدور الروسي ورفضه الضغط على النظام السوري لقبول المرحلة الانتقالية مهّد للمراجعة الأميركية وإعادة تقويم كل هذه الخيارات.

ونقلت صحيفة (الحياة) اللندنية عن مصادر «موثوق بها» أن البيت الأبيض «عاد إلى المربع الأول في تقويمه للخيارات العسكرية في سورية»، وأن الاقتراحات التي قدمتها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون والمدير السابق للاستخبارات ديفيد بترايوس عادت إلى الطاولة اليوم.

مصادر المعارضة السورية تؤكد هذه الإشارات، إذ أعلن وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة، أسعد مصطفى، تفاؤله بجدية الأمريكيين في تسليح المعارضة هذه المرة، بل أنه جرى في الأيام القليلة الماضية تداول أخبار عن وصول شحنات من أسلحة نوعية إلى الثوار في درعا ما أتاح لهم الإعداد لزحف منتظر على دمشق.

حقيقة ثانية أكدها مؤتمر جنيف الفاشل، وهي أن الصراع الأمريكي الروسي حول سوريا لا يزال محتدماً، وذلك خلافاً لتسريبات راجت قبيل المؤتمر وتحدثت عن صفقة أمريكية روسية جاهزة ستفرض على طرفي النزاع، وكانت هذه التسريبات قد ذهبت إلى أن الصفقة تقضي بالإبقاء على النظام دون رأسه، مع إعادة هيكلة للجيش وتشكيل حكومة مشتركة ووضع خطة لمحاربة التنظيمات المتطرفة..

وقائع المؤتمر ونتائجه دحضت هذه المزاعم، وكشفت أن التباعد لا يزال سيد العلاقة بين الروس والأمريكيين، وما فشل المؤتمر إلا نتيجة لهذا التباعد. لقد ذهبت واشنطن وموسكو إلى جنيف لأهداف مختلفة تماماً. واشنطن أرادت تحميل الروس مسؤولية الحل، مراهنة على أنهم سيدفعون إلى تسوية تحقق طموحاتهم وترضي غرورهم وفي الوقت نفسه تأخذ الرؤية الأمريكية للحل بعين الاعتبار. أما موسكو فقد راهنت على تليين موقف المعارضة وجرها إلى تنازلات تضع الأمريكيين وحلفاء المعارضة الإقليميين أمام الأمر الواقع. وقد بدا واضحاً أن كلا الرهانين قد أخفقا.

حقيقة ثالثة تمخض عنها جنيف٢، وهي أن الأمريكيين والإيرانيين لا يزالون بعيدين عن تسوية شاملة تضع تصوراً نهائياً للعلاقة بينهما وتحدد دور إيران المستقبلي في المنطقة، وهنا أيضاً فهذا يأتي خلافاً لشائعات كثيرة قالت أن اتفاق جنيف حول النووي الإيراني قد ضم بنداً سرياً يتعلق بسوريا. والحقيقة أنه إذا ما حدث اتفاق بين طهران وواشنطن حول سوريا فإنه سينتظر إلى ما بعد الاتفاق النووي النهائي الذي يشكك كثيرون في التوصل إليه قريباً..

ماذا إذاً؟ إذا كان الحل السلمي متعذراً (إن لم يكن مستحيلاً) فما هو البديل المطروح؟ ماذا عن الخيارات الأمريكية المعلن عنها؟ ما مدى جديتها؟ هل ستجد طريقها إلى التنفيذ أم أنها ستكون كما في مرات سابقة مجرد تصريحات سرعان ما تذهب أدراج الرياح؟

على الأرجح فإن أوباما لن يخرج عن استراتيجيته القائمة على القوة الناعمة وعدم التورط في أي حرب، ما يعني أن الحديث عن الخيارات الجديدة هو نوع من الضغط على النظام وحليفيه، روسيا وإيران، والسؤال هنا: إذا كان الروس والإيرانيون والنظام يدركون أن أوباما لن يقدم على تدخل حقيقي فما الجدوى من هذا الضغط إذاً؟!

الإذاعات السورية تحاول التأسيس لميثاق شرف موحّد..

فهل ينجح الإعلاميون فيما فشل السياسيون؟

سارة مُراد

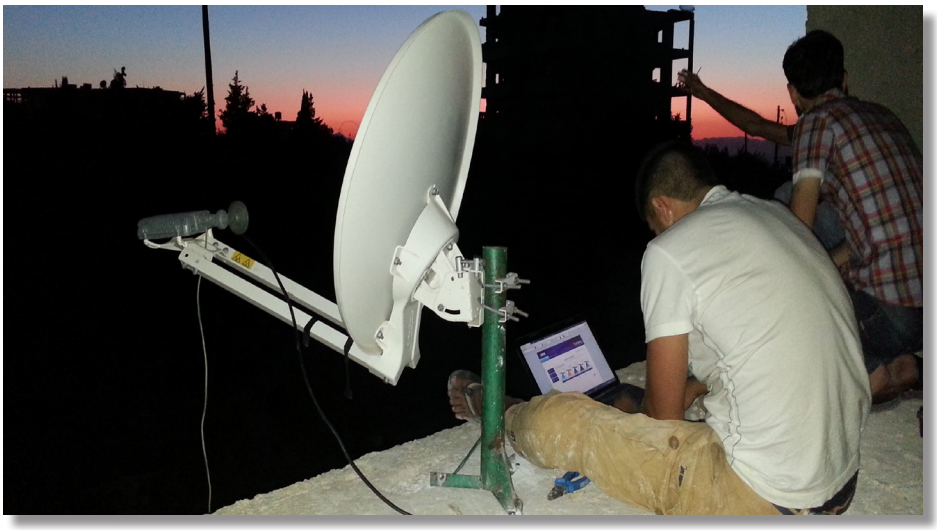

بعد مفاوضات استمرت قرابة الشهرين في اجتماعات ومشاورات نجحت ١٤ إذاعة سورية في التوقيع على «ميثاق الشرف الإعلامي الخاص بالإذاعات السورية المستقلة»، وذلك في مدينة «غازي عنتاب» التركية, بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٤, وذلك عبر دعم من ثلاث منظمات هي «CMS» البريطانية المتخصصة في دعم الإعلام المستقل بلا شروط، والمشروع الأردني «أصواتنا» لدعم الإذاعات العربية، و«شبكة الإعلام المجتمعي»، لتكون أول وثيقة تحاول صياغة عهد أخلاقي للعلاقة بين الإعلام السوري الجديد والمجتمع. إذ أنّ الإذاعات الأربع عشر جميعها ممّن تأسّس وعمل ما بعد آذار ٢٠١١.

تستند صياغة الميثاق إلى المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والخاصة بحرية الرأي والتعبير والإعلام، وتنص على: (لكل شخص الحق في حريةٌ الرأي والتعبيرٌ، ويشمل هذا الحق حريةٌ اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيهًا وإذاعتها بأيةٌ وسيلة كانت دون تقيّدٌ بالحدود الجغرافيةٌ). ومن ثمّ تعرض لحقوق وواجبات الموقعين على الميثاق. وهي مجموعة بنود صيغت في محاولة لملائمة الشرط الاستثنائي الذي تشهده البلاد من صراع بين ثلاث قوى عسكرية على الأرض, هي قوات النظام المُسيطرة على مناطق واسعة وعلى كل الفضاء الجوّي السوري, قوّات المعارضة ممثلة بفصائل متنوعة من الجيش الحر, وقوات الجهاديّين التكفيريين مثل «داعش» وسواها. فنقرأ مثلاً:

(ليسٌ من حق أي سلطة على الأرض مادية كانت أم معنويةٌ أن تسلب الإعلاميين والصحفيين حقهم في ممارسة العمل الإعلامي والصحفي حيثٌ أنّ حريةٌ الصحافة من حريةٌ الوطن وحق المواطنينٌ في المعرفة هو جوهر العمل الصحفي).

يعكس استخدام «السلطة على الأرض» حقيقة الوضع العسكري, والذي نتج عنه تبدّل في بعض الأحيان للسيطرة العسكرية على منطقة جغرافية, وفي أحيان أخرى فراغاً سلطويّاً كما في مدينة الرقة, التي هي عسكرياً تحت سيطرة الجهاديين لكن العاملون في الدوائر الحكومية لا زالوا يقبضون رواتبهم من النظام السوري.

غياب السلطة يعني غياب القانون. أو بمعنى آخر كل سلطة تفرض قوانينها الخاصة, والتي في سوريا يمكن القول أنّ اثنان على الأقل من طرفي الصراع لا يعترفون بالحق في حريّة الرأي والتعبير, وهم النظام السوري والتكفيريين, والذين استهدفا الإعلاميين والعاملين في المجال الإعلامي والنشطاء السلميين والحقوقيين بمختلف الوسائل المُحرّمة دولياً (خطف- اعتقال تعسّفي- تعذيب- قنص- إعدام ميداني), وبالتالي يغدو البند المُشار إليه من الحقوق الواردة في نص الميثاق أمراً أخلاقياً نظرياً يفتقد إلى آليات تطبيق عملية.

لملئ هذا الفراغ القانوني, حاول المشاركون في الميثاق الاستناد إلى القانون الدولي, فنقرأ: (يجب على السلطة على الأرض ألا تحد من حق التعبير إلاّ في الحالات المنصوص عليها في القانون الدولي، على أن ينص عليها القانون بشكل واضح وصريح لحمايةٌ حقوق وحرياّت الآخرين).

الأزمة الفعلية أنّ هذه السلطات, على الأقل الاثنتان المذكورتان, واحدة لا تعترف بالقانون الدولي وهي جماعة التكفيريين الجهاديين التي تفاخر بقطع الرؤوس ورجم البشر, والثانية تحتال عليه مستندة إلى خبرة طويلة في هذا المجال بنتها عبر عقودٍ من الممارسة, هي النظام السوري المشهور له بأنه يكذب حتى في نشرة الأحوال الجويّة!!

الملاحظة الثانية تتعلق باستكانة المشاركين في صياغة الميثاق إلى أنّ حماية الصحفيين تنبع من واجب السلطات حماية المدنيين في مناطق النزاع, وهو ما استند إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٣٨ بشأن حماية الصحفيين في النزاع المسلح في عام ٢٠٠٦, ففي الميثاق: (يجب على السلطة القائمة على الأرض حمايةٌ الإعلاميين والصحفيين، وذلك من خلال واجبها في حمايةٌ المدنيين, وتوفير حق الأمان الشخصي للإعلاميين والصحفيين). في حين أن كلام كثير كان يُناقش منذ سنوات, ولا يزال حول حق الإعلاميين بالتميّز الإيجابي, فالإعلامي يُفترض أن لا يكون طرفاً في الصراع المُسلّح, وإنمّا ينقل صورة ما يجري.

إلاّ أنّ حقيقة الوضع في سوريا, تفيد بأنّ وسائل إعلام كثيرة, إن لم نقل جميعها, لم تكن ناقلاً للصورة, بل طرفاً في الصراع. خاصة بعدما اعتمد النظام السوري مع ربيع ٢٠١٢- إن صحّ القول- حلّه الأمني العسكري, عوضاً عن الأمني فقط, وفتح بهذا البلاد لتكون جبهة قتال لا يعرف أي حدٍ أخلاقي, فردّت قوّات المعارضة بما استطاعت امتلاكه من أسلحة عسكرية, ومن ثمّ كان أن ازدادت قوّة وحضور الجهاديين التكفيريين طرفاً في الصراع.

إلاّ أنّه وكما ارتد المشاركون في الميثاق إلى القانوني الدولي لملئ الفراغ القانوني الحالي, يُفترض بهم أن يذهبوا كذلك إلى أقصى حق يمكن أن يضمن سلامة الإعلاميين, ويساهم في دعم المهنيّة الصحفية التي تقتضي الموضوعية وعدم انحياز الإعلامي ليكون طرفاً في الصراع.

في المقابل يُشهد للميثاق الذي شارك في صياغته مدراء الإذاعات مع بعض الخبرات الإعلامية والحقوقية ومتخصص في القانون الدولي. باعترافها بحق حماية المصدر في المادة المعنونة بهذا الاسم من ضمن بند «التنظيم الذاتي للإعلام المُستقل»: (حمايةٌ المصادر: تلتزم الإذاعات بحماية المصادر وشهود العيان الذين يمدونها بالأخبار، وتلتزم بعدم نشر أيةٌ معلومة عنهم إلا بإذن مسبق منهم).

لكن السؤال الأساسي يبقى قائماً: هل يمكن أن تنجح هذه الخطوة خاصة وأنّ قسم فقط من الإذاعات المُستقلة وقّع عليها, منهم: (آرتا- ألوان- بلدنا- حارة- روح- شرق المتوسط- صوت راية- فريش- نسائم سوريا- نوروز سوريا- ياسمين الشام), والأكثر إشكاليّة هو العلاقة مع الإذاعات السورية التي تعمل وفق قانون الإعلام السوري, وفي مناطق سيطرته الجغرافية, وفي ظل متابعته الأمنيّة والسياسيّة لها, مثل «شام إف إم» المستقلة عن الحكومة والتي تخضع لرقابتها كما كل المؤسسات الإعلاميّة الأخرى. هي علاقة لم يُشر الميثاق لها, لكنه في ذات الوقت أشار إلى واجبات القوى المُسيطرة على الأرض.

سؤال العلاقة مع الآخر, هو السؤال الأكثر إشكالية في سوريا اليوم, وحيث لم تنجح جميع تشكيلات وكتل وأطياف المعارضة السورية في الاتفاق على خط ضابط جامع أساسي في العلاقة مع هذا الآخر الذي تحوّل من النظام, إلى النظام والتكفيريين كذلك, فإننا نتساءل عن مدى نجاح الإذاعات في امتلاك الأثير والسيطرة عليه, في الوقت الذي لا يزال حضور هذا الآخر ضبابياً. وحين نقول حضور الآخر فإننا نشير ليس إلى الإذاعات المستقلة العاملة في مناطق سيطرة النظام السوري, وهي كثيرة حتى اللحظة, وإنمّا كذلك إلى شرائح المستمعين, إلى الجمهور الذي هو الشريحة المُستهدفة. فأي عمل صحفي يقوم على ثلاث ركائز هي: الإعلامي, والوسيلة الإعلامية, والجمهور.

مسيرة التأييد في قامشلو

فداء يونس

أثار نبأ خروج مسيرة مؤيدة لإعادة انتخاب الديكتاتور بشار الأسد لولاية ثالثة في مدينة قامشلو استغراب الأكراد قبل سواهم من مكونات المجتمع السوري, فالأكراد كانوا باستمرار من أكثر مكونات الشعب السوري التي عانت من اضطهاد هذا النظام. وكانت قامشلو في طليعة المدن السورية التي هبت للمشاركة في الثورة على نظام الطاغية والتضامن مع باقي السوريين في محنتهم, ولعل جمعة «آذادي» كانت خير تعبير عن ذلك.

وأعتقد أن هذه المسيرة لن تنجح في تغيير موقف الشعب الكردي من الثورة السورية, ولن تكون أكثر من صك براءة باسم الحزب الأوجلاني PYD وأمينه العام صالح مسلم، لنظام الفساد والطغيان، من دم وعذابات الأكراد الذين يمتد تاريخ اضطهادهم في سوريا على امتداد سلطة البعث, وتحديدا في ظل حكم عائلة الأسد.

لكنها تشير أيضا، إلى اصرار هذا الحزب على احتكار القضية الكردية, إذ لم تفلح محاولات المجلس الوطني الكردي, ولا اجتماعات أربيل في إقناعه بوجود قوى وأطراف كردية أخرى معنية بمستقبل هذا الشعب ومصيره, بما يذكرنا باحتكار حزب البعث حياة السوريين عبر نصف قرن تقريبا, ألغى خلالها كل التعبيرات السياسية بما فيها التعبيرات الكردية الوطنية, ولم يعترف إلا بعبد الله أوجلان, ولاحقا ال PYD بقيادة صالح مسلم, وقد استخدم الأول ورقة ضغط إقليمية ضد تركيا, واستخدم الأخير ورقة ابتزاز داخل سوريا, ضد الأكراد ومشروعهم المؤيد للثورة السورية ضد النظام, وضد السوريين ككل حين انفرد بتشكيل حكومة كانتونات بإدارته المستقلة, وهو ما اعتبره المجلس الوطني الكردي محاولة للسيطرة على المناطق الكردية بالتنسيق مع النظام.

هذه الإدارات المستقلة أعلنت من خلال مسيرة قامشلو تأييدها لنظام الأسد وإعادة انتخابه, رغم كل ما يرتكبه من جرائم بحق سوريا والسوريين. الأمر الذي يفضح أن تساهل النظام في موضوع الإدارات الذاتية لم يكن لتعزيز استقلالها, بقدر ما جاء ليؤبد سيطرة النظام بطرق مختلفة.

كاريكاتير العدد

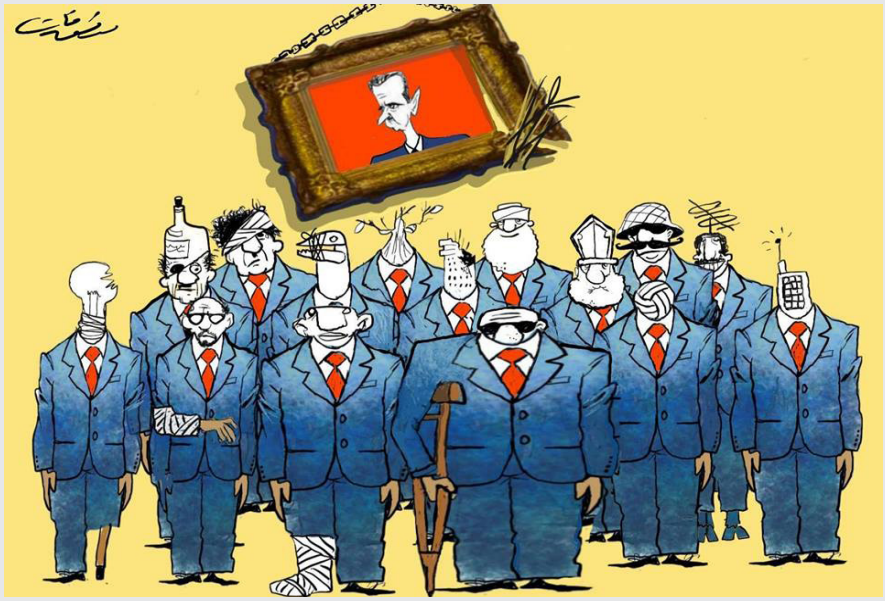

«المجلس الوطني» يداك أوكتا وفوك نطق

جورجيت أسعد

صدر بتاريخ ١٩-٢-٢٠١٤ قرار عن الهيئة السياسية للائتلاف الوطني يمنح الكتل المشكلة للمجلس الوطني السوري التي ترغب في الاستمرار ضمن هيكلية الائتلاف, خلافاً لقرار المجلس الوطني بالانسحاب, مهلة يومين لتقديم كتاب رسمي موقع من تلك الكتل لاستمرار ممثليها ضمن الائتلاف.

فالمجلس الوطني وعبر رئيسه جورج صبره أصدر بياناً رسميا يعلن فيه الانسحاب من الائتلاف احتجاجا على مشاركته في جنيف ٢, مع التأكيد بأن قرار المجلس قد اتخذ مسبقاً, ولم يجر التراجع عنه لا من قبل رئاسة المجلس ولا من قبل المجموعات المشكلة له. مع أن أصدقاء ورفاق السيد جورج صبره في المجلس الوطني الذين أصدر القرار باسمهم, كانوا من أهم الناشطين في جنيف ٢ أمثال: بدر جاموس، لؤي صافي، أنس العبدة، نذير الحكيم، عبيدة نحاس، وفاروق طيفور, برهان غليون ...

رغم أن رئيس المكتب القانوني في المجلس الوطني مروان حجو الرفاعي أكد أن اجتماعا لمكونات المجلس الوطني ورؤساء الكتل المشاركة فيه ناقش عدم التزام بعض المكونات بقرارات المجلس الوطني, وآخرها حضور ممثلين عن المجلس الوطني مؤتمر جنيف ٢ خلافاً للقرار المتخذ بهذا الشأن، الأمر الذي عرض وجود المجلس وكيانه لخطر الانقسام, لذلك يضيف الرفاعي بأن المجلس الوطني لن يكون بعد اليوم غطاء لأي مكون أو كتلة سياسية لا تلتزم بقرارات ومحددات عمله وسياساته. والالتزام بمحددات عملة السياسي يعني الانسحاب من الائتلاف, فلماذا التذمر؟

تفسير قرار الانسحاب بأنه كان احتجاجياً وليس نهائياً، هي فتوى لا تستوي سياسيا ولا قانونيا, ويجب أن ينتهي زمن التعطيل السياسي والتنظيمي, ومن أطرف عبارات التهكم على دعوة الائتلاف هو الوصف «إن لم تأتوا إلى بيت الطاعة خلال ٤٨ ساعة فسنغضب عليكم و نطردكم من ائتلافنا» , ولكن أن ينسحبوا هم من الائتلاف, مع مؤشرات تخوينية وسيلاً من التهم ليس شيئا يستحق التوقف عنده. أن يعلن المجلس الوطني انسحابه من الائتلاف ليس قفزا فوق المشكلة, بل قبول انسحابه هو القفز فوق المشكلة!.

بعضهم أكد تمسكه «بالائتلاف على الأسس التي تعاهدنا عليها، ولكننا في نفس الوقت لدينا الالتزام بالمجلس الوطني الذي نعتقد أنه صمام أمان مطلوب عدم التفريط به, لكنه لم يشر لنا ما العمل إذا أصر صمام الأمان على التفريط بالائتلاف؟.

المجلس الوطني اتخذ قراره بالانسحاب من الائتلاف بعد عدة مرات من تهديده بالانسحاب, وخاصة اذا قرر الائتلاف الذهاب الى جنيف, وكان ذلك على كل وسائل الاعلام, كذلك الأمر كان موقف الأخوان المسلمين, حيث أصدروا عدة بيانات حادة ضد مؤتمر جنيف، وتفسير ذلك بحسب الدكتور برهان غليون أول رئيس للمجلس الوطني سابقا, «ان آليات اتخاذ القرار تعود إلى أن البعض اعتقد أن عدم المشاركة في جنيف سيضيف لهم شعبية». و»أن المنسحبين راهنوا على إضعاف مصداقية موقف الائتلاف في المفاوضات, وقد استخدم النظام هذه الورقة معتبراً أن الائتلاف لا يمثل كل المعارضة بسبب انسحابات المجلس الوطني والانقسامات الاخرى».

المفروض بالأصل أن لا يؤدي الخلاف بالآراء في أي مؤسسة للانسحاب منها، لأن مفهوم الديمقراطية أن تسير الأقلية مع الأغلبية في القرارات. وإن حصل الانسحاب, فنقول للمجلس الوطني «يداك أوكتا وفوك نفخ», لكن برهان غليون يترك مجالا للدعابة في قبول عودة بعض المنسحبين بعتبارها «عودة الابن الضال».